

رقم القاعدة الصفحة

هرب بعد القبض (تابع) :

على المتهم . فرار المتهم بعد علمه من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر بحبسه . لا يعد هرباً مما يعاقب عليه .

متهم فتش ووجد معه هيروين . تكليف خفير بالمحافظة عليه حتى يفتش ١٢٦ (١١٨) ج ٤ منزله . إقالات المتهم . هربه يقع تحت طائلة المادة ١٣٠ لحصوله على إثر ضبطه متلبساً بالجريمة .

(و)

وارث (ر . خيانة الأمانة) .

وديعة (ر . إثبات . حكم « تسبيبه » . خيانة الأمانة) .

ورائة (ر . تزوير) .

وصف التهمة (ر . أيضاً : دفاع) :

تعديل وصف التهمة بدون لفت نظر الدفاع . عدم ترتيبه على إضافة ٢٢٣ (٢٧٦) ج ٢ عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفضت بها الدعوى وعدم ١٥٢ (٢٠١) أداء الوصف الجديد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من بادىء ٢٩٦ (٤٠٠) الأمر . لا محل للتظلم منه . ٣٠٠ (٤٠٣) ج ٣

٢١٨ (٢٢٨)

٢٤٧ (٢٨٤)

٢٥١ (٢٩٤)

٢٥٧ (٣٠٦) ج ٤

القاعدة المقررة في المادة ٤ . تشكيل . من القواعد العامة التي يؤخذ

بها أمام جميع المحاكم الجنائية . هي تجيز للحكمة أن تنزل في حكمها بالجريمة ٤١٨ (٥٨٧) ج ٤ إلى نوع أخف متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة إلى المتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

- ٢٢٦ (٣٠٣) ج ٣ عدم استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة في وصف التهمة . يهدم الجريمة . جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس مملوكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . الاقتصار في وصف التهمة على القول بأن المتهم ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه . لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها .
- ٦١ (٥٦) ج ٤ منهم . تقديمه إلى المحاكمة عن جريمة اعتدائه على شخص معين . إدانته على اعتبار أنه اعتدى على شخص ستمته غير المجنى عليه الحقيقي . نقض الحكم .
- ٤٠٣ (٥٠٨) ج ٣ إسناد وقائع إلى المتهم لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ولم يتناول الدفاع مناقشتها . يعيب الحكم . الوقائع الأخرى المسندة إلى المتهم كافية للإدانة والعقوبة لا تتجاوز الحد المقرر للجريمة الثانية . لا نقض .
- ٣٢٦ (٤٢٣) ج ٤ اشتراك في قتل . عدم تعديل التهمة الموجهة في أمر الإحالة . إيراد المحكمة واقعة في الحكم لم ترد في أمر الإحالة واتخاذها — بعد أن أثبتتها على المتهم من التحقيقات التي أجرتها — دليلا من أدلة الاشتراك دون لفت النظر إلى ذلك . إضافة هذه الواقعة لا تعد تعديلا في التهمة . هي دليل من أدلة ثبوت الجريمة عليه .
- ٧٩ (٧٠) ج ٤ إدانة المتهم بناءً على وقائع جديدة دون لفته إليها . إخلال بحقه في الدفاع .
- ٣٧١ (٥١٠) ج ٦ فعل يكون جريمتين . إدانة المتهم في إحداها . لا خطأ فيه . مثال .
- ١٦٥ (٢٩٩) ج ٥ وصف التهمة المقدم به المتهم للمحاكمة والمواد المطلوبة محاكمته بمقتضاها عن الجريمة المبينة بهذا الوصف . فصل المحكمة يكون على أساس ذلك ، والمرافعة أيضاً تكون على هذا الأساس ولو تقدمت في الجلسة من الخصوم طلبات مخالفة له . رفع الدعوى على المتهم بوصف أن الضرب وقع منه بناءً على إصرار سابق . إدانته على هذا الأساس . ليس له أن يعيب عليها أنها آخذته عن سبق الإصرار مع أن النيابة لم تتمسك به في الجلسة .
- ١٧ (٢٠) ج ٦ مرافعة المتهم على أساس الوصف الذي أعطته المحكمة للواقعة . تمسكه فيما بعد بقصور الوصف الذي أعلن به . لا يصح .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

- التعديل الذى تقترحه النيابة أمام المحكمة . لا يكون ملازماً للخصوم ولا
للنيابة ولا يكون من شأنه تحويل الخصوم عن الوصف الأول الذى رفعت به
الدعوى .
- التزيد من جانب النيابة فى وصف التهمة . حذف المحكمة هذا التزيد ١٥١ (١٩١) ج٢
لا يعد تغييراً فى وصف التهمة .
- تصريح النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة بتعديل وصف التهمة ٤٧٨ (٦١٩) ج٢
المبين فى أمر الإحالة . هذا التصريح لا يكون من شأنه اتصال قضاء المحكمة
بهذا الوصف . هو لا يعدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة التى لها
دون غيرها الفصل فى التهمة التى ترى محكمة المتهم من أجلها فى الحدود
المرسومة فى القانون . مثال .
- دعوى مباشرة . تحرك الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المباشرة . ٥٥٩ (٧٠٢) ج٢
من واجب المحكمة الفصل فى الدعوى فى الحدود الواردة بورقة التكليف
بالحضور . لا تنقيد بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها
فى الجلسة .
- واقعة الدعوى فى نطاقها الرسوم فى أمر الإحالة . لا تنقيد بها المحكمة ٩١ (١٣٤) ج٢
وهى تفصل فى الدعوى . سلطة المحكمة فى أن تتخذ للتهمة أساساً تستمده
هى من التحقيقات التى أجريت فى موضوع الواقعة بعناصرها المكونة
لها . متى لا يصح للمحكمة أن تعرض لما لم ير تقديمه إليها ؟
- تفصيلات بيان التهمة : تاريخ الجريمة . محل وقوعها . كيفية ارتكابها . ٣ (٢) ج٢
اسم المجنى عليه . الشيء الذى وقعت عليه الجريمة الخ . حق المحكمة فى تعديلها .
حده . مثال . قائد سيارة . تسببه فى قتل المجنى عليه بغير قصد ولا تعمد .
تغيير التفصيلات مع عدم المساس بأصل التهمة . هذا من قبيل الأدلة الجديدة
الجائز للمحكمة الاستئنافية الأخذ بها لأول مرة .
- خطأ مادى . إصلاح خطأ مادى وقع فى عبارة الاتهام لم يكن من شأنه ١٨ (٨) ج٢
خدع الدفاع أو الإضرار به . محكمة الجنايات تملك ذلك دون لفت الدفاع إليه .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

تاريخ الواقعة . إصلاح خطأ مادي في تاريخ الواقعة . الواقعة الجنائية ٥٠ (٧١) ج ٦
التي أبدى التهم دفاعه فيها لم يتناولها التعديل . الطعن في هذا الحكم لهذا
السبب . لا يصح .

خطأ كتابي في ذكر يوم الحادثة في الحكم . النعي على المحكمة بأنها ٣٧٩ (٥١٩) ج ٦
قضت في واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . لا يصح .

استعراض الحكم وقائع لم تذكر في التحقيق . لا يكون سبباً لنقضه ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢
مادامت المحكمة لم تأت بها إلا على سبيل تفصيل ما تصورت حصوله من التهم
ولم يضار به التهم إذ لم تشدد العقوبة عليه من أجل ذلك .

تعديل النيابة وصف التهمة بناء على التحقيقات التي حصلت أمام ١٦٤ (٢١٤)
المحكمة . رافع محامي التهم في التهمة على الوصف الجديد . لا إخلال بحق ٣٩٢ (٤٩٤) ج ٣
الدفاع . ١٤٩ (١٩) ج ٥

حكم غيابي في الدعوى على أساس الوصف المرفوعة به من النيابة . المعارضة ٤١٩ (٥٥١) ج ٦
فيه . تأييده . خطأ المحكمة في تحرير الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي
لأسبابه في معرض سرد الوقائع بذكرها فيه وصف التهمة معدلاً . تطبيقها
مادة القانون المنطبقة على واقعة التهمة كما كانت . لا يعد تعديلاً في وصف
التهمة . مثال .

عدم اعتراض التهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة . مرافعة على أساسها ٣٠٢ (٣٩٠) ج ٤
في جميع أدوار المحاكمة . لا يقبل منه أن يدعى فيما بعد أن المحكمة أحدثت
تغييراً في وصف التهمة .

تعديل وصف التهمة دون لفت المتهم تعديلاً يحسن مركز بعض ٣٥٤ (٤٥٦) ج ٣
المتهمين ولا يسوى مركز أحد . ليس لأي منهم أن يتضرر من حصوله .

تعديل التطبيق القانوني على الفعلين المسندين إلى التهم في قرار قاضي ٣٩٢ (٤٩٤) ج ٣
الإحالة . لا مخالفة فيه للمادة ٣٧ تشكيل .

إحالة الدعوى من قاضي الإحالة إلى القاضي الجزئي . يجب عليه أن يسير ٤٣٧ (٥٤٦) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

فيها طبقاً للإجراءات الخاصة بالجنح . يصح له تغير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع إلى قاضى الإحالة .

قاضى الموضوع يجب عليه بحث الوقائع المطروحة عليه والقضاء فيما ثبت لديه منها ولو استلزم هذا وصف التهمة بوصف آخر غير ما أعطى لها في صيغة الاتهام . ليس له أن يقضى بالبراءة إلا بعد قلب الوقائع على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى يستوجب العقاب . شرط ذلك . مراعاة حقوق الدفاع . مثال .

تعديل النيابة وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى فى أثناء المحاكمة الابتدائية . ترفع المتهم على مقتضى التعديل . فصل المحكمة فى الدعوى على أساسه . الوصف الأول يعتبر أنه قد استبعد وتبنى المحاكمة الاستثنائية على الوصف الجديد . فصل المحكمة الاستثنائية فى التهمة بوصفها الأول . إغفالها الفصل فى التهمة بالوصف المحكوم على أساسه . تجاوز منها لحدود سلطتها وتخل عن الفصل فى التهمة المطروحة عليها .

تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة فى حكمها دون لفت الدفاع . عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستثنائية على أساسه . إهماله ذلك . يجب عليه أن يحمل وزره . الطعن لدى محكمة النقض بسبب ذلك . لا يجوز .

التعديل الذى يمتنع على محكمة الاستئناف فعله . هو الذى يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى . تفصيل الواقعة تفصيلاً يزيل ما بها من غموض ويحدد مبادئها ومنتهاها . لا مأخذ عليه من الوجهة القانونية .

محكمة استئنافية . تعديل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق إسنادها إلى المتهم . لا يصح ولو مع لفت نظر المتهم ، وخصوصاً إذا كان ذلك بعد إقفال باب المرافعة . هذا التصرف يستوجب نقض الحكم وإعادة المحاكمة ، إلا أن لمحكمة النقض أن تكنفى بنقض الحكم وحذف الوقائع الجديدة وتعديل العقوبة بما يناسب الجرم .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

- محكمة استئنافية . تغييرها الوصف القانوني للواقعة التي حوكم المتهم من ١٠ (١٠) ج ٤
أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى . مرافعة الدفاع على الوصف الجديد . لا إخلال و ٩٢ (١٦٥) ج ٥
في ذلك بحق الدفاع .
- محكمة استئنافية . وصفها عند الحكم الأفعال الثابتة لديها في الدعوى ٢٣٢ (٢٨٤) ج ٢
بوصفها الحقيقي . لا مانع . مثال .
- محكمة استئنافية . حقها في تغيير وصف التهمة . حده . ١٧٥ (١٦٠) ج ٤
- محكمة استئنافية . تعديل التهمة وإقامتها على أساس من الوقائع غير التي ٢٧١ (٥٢٩) ج ٥
رفعت بها الدعوى على المتهم . ذلك ممنوع عليها بتاتاً .
- محكمة استئنافية . تكليف واقعة الدعوى تكليفاً يخالف تكليف ٥٤٨ (٦٩٣) ج ٦
المحكمة الابتدائية . هذا خلاف في الوصف القانوني لا تعديل في وصف التهمة .
- تعديل المحكمة الابتدائية وصف التهمة ، وإدانة المتهم على أساس ١١٦ (١٦٦) ج ٦
هذا التعديل . استئناف الحكم . انصباب الاستئناف على هذا التعديل . عدم
إجراء المحكمة الاستئنافية أى تعديل آخر في الوصف . طعن المتهم في هذا
الحكم بأنه لم يخطر بهذا التعديل . لا وجه له .
- رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٣٠٦ ع . تطبيق محكمة الدرجة الأولى ٤٥٠ (٥٩٠) ج ٦
المادتين ٣٠٨ و ٣٠٦ عليه دون أن تسند إليه من ألقاظ السب غير ماورد
بصحيفة الدعوى . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . الطعن في الحكم من أجل
ذلك التطبيق . لا يقبل . كان على المتهم أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية
على أساسه .
- المحكمة الاستئنافية لا تملك تغيير الأفعال المسندة إلى المحكوم ٢٠ (١٨) ج ٣
عليهم ابتدائياً واتهامهم بهم جديدة لما في ذلك من الاضرار بهم بتقويت
إحدى درجات التقاضى عليهم .
- متى يكون للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة دون لفت ٤٦٣ (٦٠٨) ج ٦
الدفاع ؟ رفع الدعوى على المتهم في جريمة سب بالمادة ١٨٥ ع . إدانته ابتدائياً

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

في هذه الجريمة . اعتبار المحكمة الاستئنافية الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع وتأنيدها العقوبة . لا جناح عليها في ذلك .

تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة دون لفت الدفاع . ترافع المتهم ٣٤٥ (٤٧٢) ج٦ أمام المحكمة الاستئنافية على أساس هذا التعديل . ذلك لا يقدح في صحة الحكم الاستئنافي . وظيفة المحكمة الاستئنافية هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون من أخطاء .

سلطة المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة باعتبار المتهم فاعلاً ٣٥٩ (٤٩٦) ج٦ أو شريكاً . حدها .

رفع الدعوى على المتهم بأنه بصفته حارساً اختلس الأشياء المحبوزة لصالح ٦٣ (٨٧) ج٦ الحاجزة والسلمة إليه على اعتبار أنها مملوكة لها إضراراً بها . إدانته أمام محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه اختلس هذه الأشياء إضراراً بالمالك الحقيقي للأشياء . هذا لا يعتبر تغييراً في وصف التهمة . هو رد الواقعة بعد منحيتها إلى حقيقتها .

تطبيق مادة بدلاً من مادة دون إشعار المتهم . متى لا يكون فيه إخلال ٥ (١٥) بحق الدفاع ؟ تعديل الوصف القانوني للوقائع التي هي موضوع المحاكمة مع ٦٤ (٨٦) ج١ عدم تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عليه في المواد الواردة بقرار الإحالة . لا تأثير له في سلامة الحكم .

تطبيق المحكمة على الواقعة المادة التي تراها منطبقة ولو لم تكن مذكورة ٥٧ (٤٩) ج٢ بورقة التكاليف بالحضور . جاز بمقتضى المادة ١٧٣ تحقيق ما دامت المحكمة لا تسند إلى المتهم تهمة جديدة .

تطبيق المادة ١٩٨/٢ ع بدل المادة ١٩٤ المقدم بها المتهم . عدم إسناد ٢٢٨ (٢٨٢) ج٢ وقائع جديدة للمتهم . لا يبطل الحكم . المحكمة في حل من ذلك بمقتضى المادة ٤٠ تشكيل .

مجرم معتاد على الإجرام . إحالته على محكمة الجنايات لها كنهه وفقاً ١٦٠ (١٤٨) ج٤

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

- المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ . طلب النيابة بالجلسة معاقبته على هذا الأساس . تطبيق المادة الثانية عليه دون تنبيهه إلى ذلك . لا يجوز .
- اختلاس . تعديل التهمة من اختلاس وقع من مالك على ماله الموضوع ١٧٥ (١٦٠) ج ٤ تحت حراسة آخر إلى اختلاس من مالك منصب حارساً . يجب لفت الدفاع إليه .
- اختلاس . رفع الدعوى على المتهم بالاختلاس . وصف التهمة يفيد أنه ٤٤١ (٥٧٥) ج ٦ حصل على أموال مودعة في بنك بطريقة تقديم شيكات المخدع بها العامل المختص . اعتبار المحكمة هذه الواقعة نصباً . لا جناح عليها فيه .
- اشتباه . رفع الدعوى على المتهم بأنه عاد إلى الاشتباه على أساس مجرد ٣٢ (٥١) ج ٥ صدور حكم بإدائته في جريمة الاتجار في مواد مخدرة . تعديل المحكمة الاستثنائية وصف التهمة بقولها إنه وجد لدى البوليس أسباب جدية تؤيد ظنونه عن أُميال المشتبه فيه دون بيان لما إذا كان ما قالته عن البوليس له أصل في التحقيق أو لا . لا يصح .
- اشتراك . تقديم المتهم باعتباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة لشخص معين ٢١٨ (٢٢٨) ج ٤ في جناية قتل . اعتباره شريكاً لفاعل غير معين من بين المتهمين . لا مخالفة في ذلك للقانون .
- اشتراك . تغيير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في الحكم الصادر ٨٢ (١٢٨) ج ٣ بالعقوبة . حدوده وكيفيته . الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة لا تختمل و ٤٠٩ (٦٦٣) ج ٥ أى وصف آخر غير وصف الاشتراك في الجريمة . وصفها في الحكم بأنها فعل أصلي . خطأ محل بحق الدفاع . الأوصاف القانونية للجرائم . العناصر التي تؤخذ منها . لا تختمل أن يكون فيها تقريب ومدانة .
- اشتراك . اتهام شخص بجريمة شروع مع سبق الإصرار في قتل محبى ٢٨١ (٣٤٨) ج ٢ عليه معين ومعه آخرون كل منهم متهم بجريمة معينة من هذا النوع . تقديمهم للمحاكمة على هذا الاعتبار . تعديل المحكمة وصف التهمة بدون لفت الدفاع باعتبارهم جميعاً جملة واحدة شارعين مع سبق الإصرار في قتل المحبى عليهم

رقم القاعدة المفعلة

وصف التهمة (تابع) :

جملة واحدة . اعتبار خاطيء . ولكنه لا يسوغ للمتهمين الطعن على الحكم إذ هم لم يضاروا به ، إذ اعتبار جميع المتهمين جملة فاعلين أصليين في الجرائم التي ارتكبوها فرادى لا يسوى حالتهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي عقوبة الفاعل الأصلي . الأمر يختلف لو أن الجريمة التي أُدين فيها المتهمون كانت جريمة القتل التام ، لأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الإعدام مركزه أسوأ من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فقط . في هذه الحالة يجب عند اعتبار الشريك فاعلاً أصلياً أن ينبه الدفاع .

اشتراك . منهم . تقديمه إلى المحاكمة باعتباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة ٤٨٢ (٦٠٨) ج٣ مع آخرين في جريمة قتل مع سبق الإصرار . استبعاد سبق الإصرار وتعديل التهمة المنسوبة إلى المتهم من اشتراك في قتل إلى قتل عمداً بدون سبق إصرار دون تنبيه الدفاع . إخلال بحقه في الدفاع .

اشتراك . إحالة المتهم بتهمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة لمتهم آخر هو ١٠٦ (١٢٤) الذي قارف القتل باطلاق عيار نارى على القتل . سماع المحكمة الدعوى و ١٠٩ (١٢٩) ج١ على هذا الاعتبار . الحكم عليه بالعقوبة باعتباره الفاعل الأصلي المطلق للعار دون أن يسبق لها تنبيه الدفاع عنه إلى هذا التغير في وصف التهمة . حكم باطل .

اشتراك . إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات على اعتبارهم شركاء في ٢٠٤ (٢٦٥) ج٢ التهمة . طلب النيابة بالجلسة تعديل الوصف واعتبارهم فاعلين أصليين . لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ما دام التعديل لم ينسب إلى المتهمين أموراً لم يشملها التحقيق .

اشتراك . اتهام شخص بمساهمة في قتل المجنى عليه بطعنه بسكين مع ٢٦٧ (٣٤٢) ج٦ منهم آخر . إدانته على أساس أنه ساهم في القتل بإمسأكه يدي المجنى عليه وتعطيل مقاومته بينما كان الآخر يطعنه بالسكين . هذا ليس فيه تعديل للموصف مما شأنه الإخلال بحق الدفاع .

اشتراك . إحالة المتهم باعتباره شريكاً في القتل . اعتباره فاعلاً . إسناد ٣٦٥ (٥٠٧) ج٦

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

واقعة إليه لم يشملها أمر الإحالة . عدم لفت الدفاع . إخلال . كون العقوبة التي أوقعتها المحكمة عليه مع أخذه بالرافة هي المقررة للجريمة التي أحيل بها إليها (الأشغال الشاقة المؤبدة) . لا يهون من ذلك . يتعين نقض الحكم من جهة العقوبة والمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يحكم بها على الشريك إلا في غير الأحوال المستوجبة للرافة .

اشترك . إحالة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في جريمة . اعتباره شريكا ١٧٢ (٢٢٣) ج ٢ فيها بغير تنبيهه . يجوز ما دام لم يترتب على ذلك إضافة وقائع جديدة إلى ٢١٨ (٢٢٨) التهمة المنسوبة إليه ولا تشديد في العقوبة . ٢٥١٩ (٢٩٤) ج ٤

اشترك . رفع الدعوى على متهمين باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة ١٢٢ (١٨٠) ج ٣ تزوير واستعمال . اعتبارهما شريكين لمجهول في التزوير دون توجيه التهمة عليهما بهذا الوصف . لا مانع .

اشترك . تقديم متهم بصفته فاعلا أصليا على أساس أن الطلقات النارية ٤٧٦ (٦٠٥) ج ٣ التي أحدثها بالحنى عليه سببت مع الإصابات المرصية الأخرى وفاته . تبين المحكمة أن تلك الطلقات لم تحدث الوفاة وأن الوفاة نشأت عن ضربة رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون . اعتبار المتهم شريكا . المحكمة لم تكن ملزمة بتنبيهه إلى التغير الذي أدخلته على وصف التهمة .

اشترك . تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون لفت الدفاع . ٤٠٥ (٥٧٤) ج ٤ شرط تجويزه . ألا يكون مبنيا على وقائع جديدة . مثال في جريمة نصب . ١٨٩٩ (٣٦٠) ج ٥ اشترك . رفع الدعوى على المتهم لارتكابه تزويراً في محرر عرقي بمحو ٢٢٧ (٤١٩) ج ٥ بعض عباراته وتغيير تاريخه وبعض بياناته . تبرئته ابتدائياً لكونه أمياً يستحيل عليه إجراء المحو والتغير . إداتته استثنائياً على أساس أنه شريك بطريق الاتفاق والمساعدة والتحريض مع فاعل مجهول . لفت نظره إلى هذا الوصف ومطالبته بالدفاع على أساسه . لا إخلال .

اشترك . إحالة متهم بتهمة معينة على أنه فاعل . توجيه المحكمة إليه ٤٨٣ (٦٢٧) ج ٦ في أثناء نظر الدعوى التهمة على أنه شريك . إداتته في التهمة التي أحيل بها .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

عدم تعرض المحكمة في الحكم إلى تهمة الاشتراك . لا يعيبه . كان هذا التعديل على سبيل الاحتياط فلا تثريب على المحكمة إذا رجعت عنه .

تزوير . اتهام النيابة شخصاً بتزوير سند نسب صدوره إلى شخص بأن ١٥١ (١٩١) ج ٢
وقع عليه بختمه خفية . زيادة النيابة على هذا الوصف أن المتهم اتهم اختلال قوى المجنى عليه العقلية ووقع بختمه خفية . تبين المحكمة أن التزوير وقع بعد وفاة المجنى عليه . حذفها هذا التزويد وتصحيحها تاريخ الواقعة بعد التحقق منه . ذلك لا يعد تغييراً في الوقائع التي تتكون منها الجريمة .

تزوير . اتهام النيابة شخصاً بأنه ارتكب تزويراً في عقد بيع لاختلاس ٢٠ (١٨) ج ٣
رسم استخراج شهادة وفاة . حكم المحكمة الجزئية في تهمة التزوير المرفوعة لها . تكلمها عرضاً في أسباب الحكم عن مسألة الاختلاس وذكرها ما يفيد حصوله فعلاً . استئناف المتهم الحكم . توجه المحكمة الاستئنافية إليه تهمة الاختلاس والحكم فيها بتأييد الحكم المستأنف مع تطبيق المادة ٢٩٦ ع بدلا من المواد المطلوبة . خطأ . المحكمة الاستئنافية لا تملك تغيير الأفعال المسندة إلى المحكوم عليهم ابتدائياً واتهامهم بتهمة جديدة لما في ذلك من الإضرار بهم بتقويت إحدى درجات التقاضي عليهم .

تزوير . رفع الدعوى على منهم لاشتراكه في جنابة تزوير في ورقة رسمية . ٣١٨ (٤٣٠) ج ٦
ترافع الدفاع على هذا الأساس . إدانته في جنحة تزوير في ورقة عرفية . لا خطأ في ذلك .

دفاع شرعي . تمسك المتهم بقيام هذه الحالة . استخلاص المحكمة أنه ٦٨ (٦٢) ج ٤
تجاوز فيما أناه حدود الدفاع . المحكمة غير ملزمة بلفت نظره إلى هذا التوجيه القانوني .

رشوة . إحالة موظف إلى محكمة الجنايات باعتبار ما وقع منه رشوة . ٦٢١ (٢٧٣) ج ٦
تبين المحكمة أن العمل الذي أخذ النقود للامتناع عنه ليس بعلمه داخلاً في اختصاصه . اعتبار الواقعة نصباً . لا تثريب عليها فيه .

سرقه . تعديل محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة بالمادة ٢١٠ (٢٦٨) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

٢/٢٧٤ إلى تبديد بالمادة ٢٩٦ . موافقة الدفاع والنيابة وحصول المرافعة على هذا الاعتبار . قضاؤها بتأييد الحكم الابتدائي على اعتبار وصف التهمة القديم . بطلان الحكم (١) .

سرقه . منهم بسرقة أوراق معينة . القضاء ابتدائياً ببراءته . إداته ٣٢٧ (٦٠٠) ج ٥ استثنائياً في سرقة أوراق أخرى لم ترفع بها الدعوى . لا يصح .

سرقه . تعديل الوصف بدون لفت الدفاع . شرط جوازه . محكمة ٣٤٨ (٤٥٩) ج ٤ الجنائيات . محاكم الجحج . رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقاً . وصف ٢٩١ (٥٦٣) ج ٥ المحكمة وقائع الدعوى بأنها إخفاء وتوقيع عقوبة ليست أشد من العقوبة المقررة للسرقة . لا تثريب على المحكمة فيه .

سرقه . إقامة الدعوى على المتهم بأنه سرق شيئاً بطريق الخطف . ٣١٩ (٥٩٥) ج ٥ إداته على اعتبار أن السرقة وقعت بطريق الهرب بالشيء بعد تسلمه . لا يعتبر تعديلاً في وصف التهمة .

سرقه . تعديل الوصف من سرقة إلى إخفاء . الاستناد فيه إلى ذات ١٨٤ (٢٥٣) ج ٦ الوقائع التي رفعت بها الدعوى . الحكم بعقوبة في الحدود المقررة للجريمة المرفوعة بها الدعوى . لفت الدفاع لم يكن واجباً .

سرقه بالإكراه . تعديل وصف التهمة من غير تنبيه الدفاع . شرطه . ٢٩٢ (٣٦٠) ج ٢ عدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إلى المتهم أو إثبات الدفاع عنه لشيء يقتضى تنزيل التهمة . تعديل المحكمة التهمة من جنابة سرقة بإكراه إلى جنحة إخفاء أشياء مسروقة دون تنبيه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

سرقه بإكراه . تقديم المتهم بتهمة السرقة بطريق الإكراه . اعتبار ٤٠٣ (٥٧٠) ج ٤ المحكمة ما وقع منه جريمة إخفاء أشياء مسروقة . دون لفت الدفاع . الوصف

(١) يظهر أن محكمة النقض لجأت إلى هذا الحكم لما رأته من أن عقاب السرقة أشد قانوناً من عقاب التبديد إذ الأصل أن الحبس في التبديد لا يكون مع الشغل بخلافه في السرقة ، ولما وجدته من أن الحكم الابتدائي الذي أيده المحكمة الاستئنافية فاض بالحبس مع الشغل ، وعلى الأخص لما رأته من أن تصرف المحكمة الاستئنافية في هذه الدعوى يشبه أن يكون تفريراً .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

الذى أدين به المتهم لم يبين على وقائع جديدة ولم يحكم عليه بأشد من العقوبة المقررة للجريمة التى رفعت بها الدعوى . لا محل للتظلم منه .

سرقة بإكراه . تقديم المتهم بتهمة سرقة بإكراه . معاقبته على تهمة ٣٩ (٣٥) ج ٤
الضرب التى ثبتت عليه وحدها . عدم تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل . لا يعتبر
إخلالا بحق الدفاع .

سرقة بإكراه . تعديل الوصف من سرقة بإكراه إلى سرقة بحمل ٢٥٧ (٣٠٦) ج ٤
سلاح . عدم إسناد وقائع جديدة . جواز ذلك .

سرقة بإكراه . تقديم المتهم بتهمة السرقة بطريق الإكراه . دخول ٥٢٥ (٦٦٤) ج ٦
واقعة ضرب فى وصف التهمة . معاقبته عن واقعة الضرب فقط دون لفت
الدفاع . لا تثريب على المحكمة فى ذلك .

سرقة بإكراه . تقديم التهم بتهمة سرقة بإكراه فى الطريق العام . ٤١٥ (٥٤٩) ج ٦
اعتبار المحكمة الواقعة سرقة بإكراه لم تقع فى الطريق العام . لا تثريب على
المحكمة فيه .

شروع فى سرقة . اتهام شخص بالشروع فى سرقة من منزل مسكون ٣٤٦ (٣٩٢) ج ١
تطبيقاً للسنتين ٢٧٤ و ٢٧٨ ع . اعتبار المحكمة فى حكمها الواقعة دخولا
فى منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ومعاقبته على فعله هذا موصوفاً
بهذا الوصف . دخول التهم المنزل كان موضع مناقشة بالجلسة . لا مطعن على
الحكم .

ضرب وجرح . الحكم على متهم فى جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة ٤٠٧ (٥٧٦) ج ٤
بها الدعوى بدون لفت نظر الدفاع . حلاق . إحداثه جرحين بمجنى عليه .
وفاة المجنى عليه . عقاب المتهم بالمادة ١/٢٠٥ بدلا من المادة ١/٢٠٠ المرفوعة
بها الدعوى . جوازه .

عاهة . اتهام شخص أمام محكمة الجناح بإحداث عاهة بإصبع آخر . تبرئته . ٣٢٣ (٣٦٩) ج ١
استئناف النيابة الحكم . تقرير محكمة الاستئناف فى حكمها أنها توافق على هذه

وصف التهمة (تابع) :

التبرئة ولكنها تدين المتهم في ضربه المجنى عليه على رأسه ضرباً عجز بسببه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً . هذا منها تعديل للجريمة بالاعتياض عن الفعل المادى المكون لها بفعل آخر لم تشمله الشهادة التي اعتمدت عليها المحكمة . ما ثبت بالحكم من جهة التهمة الأصلية (العاهة) يقتضى التبرئة وما قضى به من عقوبة على التهمة الجديدة يتعين إبطاله تطبيقاً للقانون .

عاهة . اتهم شخص بأنه ضرب غيره فأحدث به جرحاً نشأت عنه ٢٦٤ (٣٢٨) ج ٢ عاهة . معاقبته بالمادة ٢٠٥ ع لما رأته المحكمة من عدم نشوء العاهة عن الضرب الذى وقع منه . صحيح . التهمة الأساسية الموجهة على المتهم هى الضرب ونشوء العاهة ليس إلا نتيجة لهذا الضرب ومسؤوليته عن العاهة ليست هى المسؤولية الأولى بل هى مسؤولية احتمالية .

عاهة . اتهم شخص بأنه هو وآخر أحدثا جرحاً برأس ثالث سبب له ٢٧ (٢٤) ج ٣ عاهة . تقرير المحكمة صراحة فى حكمها أن العاهة نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحتل تعدد الفاعلين وأنها لم تهتد إلى معرفة محدث الجرح من بين المتهمين . يتعين عليها تبرئته من تهمة إحداث العاهة . لا يجوز لها أن تنزع من هذه الجناية المستبعدة جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٦ ع .

عاهة . تقديم سبعة متهمين لها كتهمهم بالمادة ٢/٢٠٤ و ٢/٢٠٦ لضربهم ٢٣٦ (٢٦٢) ج ٤ المجنى عليهم مع سبق الإصرار ضرباً تخلفت عنه عاهة . عقاب أربعة منهم بمقتضى المادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ ع . لا إخلال بحق الدفاع . التوافق الذى تقتضيه المادة ٢٠٧ ع جزء من كل بالنسبة لظرف سبق الإصرار الذى كان مطروحاً على المحكمة ، فمن حق المحكمة أن تنزل إليه دون تنبيه المتهمين . عنصر العدد كان مطروحاً على المحكمة وتناوله المرافعة .

عاهة . إحالة المتهم بجريمة ضرب نشأت عنه عاهة . دوران المرافعة على ٣١٦ (٤١٢) أساس هذه التهمة . عدم أخذه على مقتضى الظرف المشدد وهو العاهة . الحكم و ٣٧٠ (٥٠٨) ج ٤ عليه فى جريمة ضرب بالمادة ١/٢٠٦ (أو المادة ٢٠٥) دون لفت الدفاع . لا خطأ فيه .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

- عاهة . إحالة متهم مع آخر إلى محكمة الجنايات لمحاكمة كل منهما عن ٧٥ (١٢٩) ج ٥
عاهة من عاهتين تخلفتا برأسه عما وقع عليه من ضرب منهما . تبرئة أحدهما
وإدانة الآخر في العاهتين مع عدم لفت الدفاع عنه إلى ذلك . خطأ . العقوبة
الموقعة تدخل في نطاق النص القانوني للعقاب على جريمة إحداث العاهة .
لا نقض . محاسبة المتهم عن واقعة لتتخذ منها المحكمة سبباً لتشديد العقوبة
عليه . من حق المحكمة سواء أكانت الواقعة مقدمة لها تدرجاً صحيحاً
وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية في الدعوى .
- عاهة . إحالة المتهم بتهمة ضربه المجنى عليه على رأسه فأحدث به عاهة ٢٥٣ (٤٥٩) ج ٥
مستدعية . انتهاء المرافعة أمام المحكمة على اعتبار هذا الوصف الذي بين فيه
أن الفعل المنسوب إلى المتهم مقارفته هو ضربه المجنى عليه ضربة واحدة
أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة . إدانته في جنحة
ضرب على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف
الطبي . خطأ .
- عاهة . إحالة المتهم بتهمة ضربه المجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه ٢٩٤ (٣٩١) ج ٦
إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة . المرافعة على أساس هذه التهمة . عدم
ثبوت أن إصابة الرأس كانت من فعله . إدانة المتهم في جريمة ضرب المجنى عليه
وإحداث إصابات به لا تحتاج إلى أكثر من عشرين يوماً علاجاً . خطأ .
يجب على المحكمة أن تبرئه أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة الكونة
للجريمة التي ترى محاكمته من أجلها مع مراعاة المادة ٣٧ تشكيل .
- عاهة . بحق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها ٣٥٢ (٤٨٦) ج ٦
بتوجيه تهمة جديدة إلى المتهم المائل أمامها أو بإدخال متهم جديد في الدعوى .
تقديم متهم لها لإحداثه عاهة بالمجنى عليه بإيهاام يده اليمنى . توجيهها إليه تهمة
إحداث جروح أخرى به . هذا في حدود سلطتها .
- ضرب أفضى إلى الموت . متهمون بجناية ضرب أفضى إلى الموت . ٨٦ (١٣١) ج ٣
استبانة المحكمة أن جميع المتهمين ضربوا المجنى عليه وعدم تبيينها من منهم

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الوفاة . استبعادها التهمة اكتفاءً بمعاقبة التهمين بمقتضى المادة ٢٠٦ ع . لا اعتراض على ذلك .

٥٩٦ (٧٣٠) ج ٦ إحالة المتهم بتهمة ضرب أفضى إلى الموت . معاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطه دون لفت الدفاع . خطأ . متى يكون للحكمة أن تعدل في حكمها وصف التهمة ؟

٢٦٦ (٣٣٠) ج ٢ قتل خطأ . هذه الجريمة تتركب واقعتها من أمرين : الجرح ونشوء الوفاة عن الجرح . استبعاد المحكمة ظرف نشوء الوفاة عن الجرح . لها أن تعدل وصف التهمة من قتل خطأ إلى جرح خطأ .

٣٤٣ (٣٨٦) ج ١ عرض مسلي صناعي على أنه طبيعي . تغيير المحكمة الاستثنائية وصف التهمة المرفوعة لها على وجه يخرج الواقعة التي هي محل الاتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانوناً إلى أن تكون معاقباً عليها . لا يصح . التهمة المرفوعة للمحكمة هي مجرد عرض ممن صناعي للبيع على اعتبار أنه ممن طبيعي . لا تملك المحكمة جعلها بيعاً فعلاً . التهمة على الوصف الجديد هي تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها المتهم أمام الدرجتين .

٦٤ (٨٦) ج ١ قتل . استبعاد سبق الإصرار من التهمة المنسوبة إلى المتهم ومعاملته طبقاً للمادة ١٩٨ فقرة أولى بدلا من المادة ١٩٤ . لا يصح أن يطعن بسببه المتهم . هذا تغيير في الوصف مما يجوز لمحكمة الجنايات إجراؤه بغير تنبيه الدفاع .

٤١٣ (٥٨٢) ج ٤ قتل . تعديل أو تشديد التهمة المبينة في أمر الإحالة . شروط جوازه . واقعة تكون جريمة قائمة بذاتها . توجيهها إلى المتهم على اعتبارها ظرفاً مشدداً للجريمة المبينة في أمر الإحالة . لا مانع . إحالة المتهم بجناية قتل عمد تقدمته واقرنت به جنایات شروع في قتل . استظهار المحكمة أن المتهم قد تقدم ذلك منه ارتكابه جنایة أخرى هي الشروع في السرقة بطريق الإكراه . إضافة هذه الواقعة إلى التهمة المبينة في أمر الإحالة . لا مانع ما دام التحقيق والدفاع بالجلسة قد تناولاها .

رقم القاعدة المصنفة

وصف التهمة (تابع) :

شروع في قتل . إحالة متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في القتل . ٢٧٦ (٣٢٢) ج ١
توجيه المحكمة إليه التهمة باعتبارها جناية إحداث عاهة . مرافعة الدفاع على
أساس هذا الوصف . حكم المحكمة في القضية باعتبار أن التهمة شروع في قتل
دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التغير ليستكمل دفاعه . حكم باطل ما دامت
هي لم توجه التهمة على المتهم باعتبارها إحداث عاهة مستديمة على سبيل
الخيرة ولأن عقوبة الجناية التي اعتبرتها وأوقعها عليه أشد من عقوبة جناية
العاهة المستديمة .

شروع في قتل . تعديل وصف التهمة من شروع في قتل إلى إحداث ٨ (٤) ج ٢
عاهة بلا حاجة إلى لفت المتهم إلى ذلك . متى يجوز ؟ متى كانت تهمة إحداث ٢٤٧ (٢٨٤) ج ٤
العاهة ذكرت في وصف التهمة الأصلية .

تعديل التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة . يجب ٤٧٨ (٦١٩) ج ٦
تنبيه الدفاع .

قرعة . عمدة . اتهامه بالإهمال بأن قرر أن نفر القرعة متغيب عن بلده ٣٥١ (٦١٤) ج ٥
حالة كونه مقبلاً بها . تبين المحكمة من التحقيق أن إهماله منحصر في عدم
التبليغ عن عودة هذا النفر بعد تغيبه . معاقبته على ذلك . لا تثريب على
المحكمة فيه .

مواد مخدرة . إحراز جوهر مخدر . جلبه . العقوبة المقررة لكل منهما ٦ (٤) ج ٤
واحدة . تقديم المتهم إلى المحكمة بتهمة جلب مواد مخدرة . إعطاء المحكمة
الواقعة الثابتة بالحكم وصف أنها إحراز ومعاقبته على الواقعة موصوفة بهذا
الوصف . لا تثريب عليها فيه .

مواد مخدرة . تقديم متهم بتهمة إحراز جوهر مخدر . اعتبار المحكمة ٨٨ (٧٥) ج ٤
إياه شريكاً بالمساعدة في بيع هذا المخدر بناءً على ما جاء بوقائع الدعوى .
لا تثريب عليها في ذلك .

نصب بطرق احتيالية من غير تخصيص . تخصيصه بأنه كان بطريق ١٩ (٢٧) ج ٥
الانصاف بصفة كاذبة . لا يعتبر تغييراً في الوصف مما يقتضي لفت الدفاع .

رقم القاعدة الصفحة

وصف التهمة (تابع) :

نصب . الحكم ابتدائياً على متهم باعتبار أن ما وقع منه نصب . رأى ٨١ (١٢٨) ج ٣
المحكمة الاستئنافية أن الوقائع المذكورة بأسباب الحكم الجزئي صحيحة
ولكنها تفيد التبديد لا مجرد النصب . تأييدها هذا الحكم لأسبابه . ذكرها
في منطوق حكمها أن ما وقع من التهم ينطبق على المادة ٢٩٦ ع . إغفالها
في أسباب حكمها ذكر بيان خاص لعل اعتبارها الحادثة تبديلاً لا نصاً .
قصور معيب ولكنه لا ينقض الحكم ما دامت قد أبقت العقوبة المقررة بها
على حالها .

هتك عرض . تعديل الأفعال المبينة في أمر الإحالة تعديلاً يشدد منها . ١٢٨ (١٥٤) ج ٢
لا يجوز للمحكمة في الحكم بالعقوبة . كل ما يجوز لها هو تغيير وصف تلك
الأفعال بعينها بحيث لا يسوغ لها مهما يكن من الوصف الجديد أن تحكم
بعقوبة أشد من العقوبة المترتبة على الوصف الذي غيرته . تعديل الأفعال بحذف
شيء منها يقلل من جسامتها وصفها . جوازها . متهم أحيل بتهمة أنه « جذب
الجنى عليها من يدها وطرحها أرضاً ونام فوقها » . تعديل المحكمة هذه التهمة
بجعل الأفعال المسندة إلى المتهم هي أنه « جذب الجنى عليها من يدها وطرحها
أرضاً ورفع ملابسه وملابسها وحاول اغتيال عفافها بالقوة » . ذلك ينقل
وصف الجريمة من هتك عرض بالقوة إلى شروع في وقاع بالقوة بدون سبق
التنبيه إلى هذا التعديل وقت المرافعة . لا يجوز .

تعديل وصف التهمة من شروع في وقاع إلى شروع في هتك عرض ٢٢٨ (٤٢١) ج ٥
من غير تنبيه الدفاع . لا إخلال ما دامت الواقعة التي دارت عليها المحاكمة
هي هي .

وصى (ر . خيانة الأمانة . دعوى مدنية . مجالس حسبية) .

وقاع (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق . وصف التهمة) .

وقف التنفيذ (ر . إيقاف تنفيذ الأحكام) .

وكالة (ر . استئناف . توكيل . طعن . معارضة) .

رقم القاعدة الصفحة

وكيل (ر . توكيل . خيانة الأمانة) .

ولى :

ولد بالغ عاقلاً . زوال ولاية أبيه . الحجر عليه بعد ذلك لفسه . لا تعود ٥٨ (٧٨) ج ٣
الولاية إلى الأب اتفاقاً . جنونه بعد البلوغ وإصابته بعتة . عودة الولاية
إلى الأب محل خلاف . عدم عودتها هو الرأى المعمول به . والله نصب قياً
على ابنه السفیه . خضوعه لأحكام قانون المجالس الحسبية . لا يملك الإقرار
بدين دون إذن المجلس الحسبي له فى ذلك .

(ى)

يعين (ر . إثبات بالكتابة . حكم « تسييه ») .